عقيدة حقوق الإنسان[1]

أ.د. أحمد عمر بوزقية
أستاذ شرف القانون الخاص
كلية القانون ـ جامعة قاريونس

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن حقوق الإنسان ، وخاصة من جانب الدول الغربية وكأن الأمر اكتشاف حديث ؛ رغم أنه مفهوم عمره يربو على القرنين ، فهناك الإعلان الأمريكي ثم الإعلان الفرنسي كوثائق قانونية أو دستورية في العصر الحديث ، وإعلان الأمم المتحدة (1948) يزيد عمره على نصف قرن .

كما كثرت وانتشرت المؤسسات والجمعيات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان ، حتى إن الكثير من الدول سارت في هذا الاتجاه وأنشأت مجالس تمولها لمراقبة أجهزة الدولة فيما يخص احترام هذه الحقوق ، وتنبيه الحكومات إلى ما قد يقع من خروقات لها .

وهذه الظاهرة تثير التساؤل التالي :

إذا كانت التشريعات والقوانين والدساتير تتضمن ما يكفي من النصوص التي تضمن هذه الحقوق من احترام آدمية الإنسان بمنع التعذيب ،

(1) ـ ورقة قدمت لندوة عن "حقوق الإنسان" نظمتها أمانة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بأمانة مؤتمر الشعب العام .سرت. صيف 2005.

والمساواة في المعاملة دون تمييز بسبب الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني أو العرقي وحرية التعبير والاعتقاد والعمل والإقامة والهجرة... الخ فما الذي كان يحول دون إعمالها واحترامها ومعاقبة من لا يحترمونها ، وهناك القضاء المستقل الذي يرعاها ليلجأ إليه كل من تنتهك حقوقه.

كثيراً ما يتردد في بعض الندوات والمقالات والدراسات بأن حقوق الإنسان تمر بأزمة مما يوحي بأنها مكرسة في الواقع غاية الأمر أنها تمر بأزمة. وأن هذه الأزمة قد تكون عابرة وقابلة للعلاج ، ويكفي لذلك تنشيط عمل الجمعيات المشار إليها والإكثار منها ونشرها عبر العالم.

والحقيقة غير ذلك لأن حقوق الإنسان لم تدخل بعد ـ حسب اعتقادنا ـ الضمير الجماعي للإنسان وإن كانت مقررة من الناحية الشكلية بنصوص دستورية وقانونية ، ورغم التفاوت في احترام هذه النصوص من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا لا يكفي للقول بأنها تشكل جزءاً من الحياة اليومية للشعوب. لكي تكون كذلك يجب أن تنتقل حقوق الإنسان من مرحلة الشعار السياسي إلى مرحلة العقيدة التي يتمسك بها الجميع ويجري احترامها تلقائياً من قبل الجميع.فحقوق الإنسان قبل أن تكون نصوصاً وأشكالاً هي تقاليد وسلوك. أي أنها يجب أن تصبح من القيم مثل النخوة والشهامة والكرم والمروءة...إلخ ، فمثل هذه القيم لا تحتاج لنصوص لتكريسها أو لضمان احترامها ؛ لأنها أصبحت جزءاً من الضمير الجماعي للشعوب.

ويكفي للتدليل على ما سبق أن ننظر إلى الواقع ، الماضي ، والقائم:

ففي ظل الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان والذي يرجع للقرن 18 استمر التمييز العنصري ضد السود إلى بداية ستينات القرن العشرين، وكأن

الإنسان إنسانان ، إنسان أبيض وآخر أسود ، وأن إعلان الحقوق يخص الإنسان الأبيض فقط ، أما الإنسان الآخر فلا حقوق له . وهو السلوك نفسه الذي سلكته الأقليات البيضاء ذات الأصول الأوروبية في جنوب أفريقيا وروديسيا (زمبابوي) والتي يفترض أنها متشبعة بمبادئ الحضارة الغربية القائمة على المساواة بين بني البشر، واحترام حقوق الإنسان ، والأمر نفسه نجده بالنسبة لفرنسا ، ففي ظل إعلان حقوق الإنسان والمواطن أقام روبسبير ما عرف بعصر الإرهاب في تاريخ الثورة الفرنسية ، حيث تكفلت المقصلة بتخليصه ممن لا يتفقون معه وأنصاره في الرأي . وهذا يعني أن الذين قاموا بصياغة إعلان حقوق الإنسان والمواطن لم يكن الأمر لديهم يشكل عقيدة أو سلوكا طبيعياً لهم . كما أقام نابليون حكماً فرديا دكتاتوريا بعيدا كل البعد عن أفكار ومبادئ جان جاك روسو ملهم الثورة الفرنسية واستمرت فرنسا عندما كانت إمبراطورية استعمارية تنظر إلى الشعوب المستعمرة نظرة دونية ، ولم تكن ترى فيها شعوباً جديرة بالمساواة مع الفرنسيين (أو الأوروبيين الآخرين) ، أو بأن تكون لهم الحقوق نفسها .

ولماذا نتوغل هكذا بعيداً في التاريخ ؛ فما حدث في سجن أبو غريب (بالعراق) وفي جوانتنامو وفي أفغانستان ، وما يتعرض له بعض المواطنين بالولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية من تفرقة في المعاملة بسبب عقيدتهم الدينية أو أصولهم العربية الإسلامية ، رغم كل الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تحدد أسس معاملة المسجونين أو اتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب ، كل ذلك خير دليل على أن حقوق الإنسان لم تصبح بعد في مستوى العقيدة .

إن تصبح حقوق الإنسان عقيدة وسلوكاً طبيعياً للإنسان هو الضمان

الوحيد لاحترامها . فنسبة كبيرة من الانتهاكات التي تجري في الواقع العملي لحقوق الإنسان تعود لفعل الإنسان نفسه ضد أخيه الإنسان ، وليست بالضرورة تنفيذاً لتعليمات أو توجيهات من السلطة السياسة . إن التركيز الإعلامي على تلك الانتهاكات التي ترد للسلطة السياسية وتجاهله لغيرها من الانتهاكات ولَّد الاعتقاد بأن السلطة السياسية هي المسؤول الأول عن أي انتهاك لحقوق الإنسان ، ويكفي أن ترفع يدها لكي تصبح هذه حقوق محترمة تماماً ومكرسة في الواقع .

وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصائيات ـ على حد علمنا ـ لمصدر الانتهاكات التي تقع لحقوق الإنسان ، إلا أننا نعتقد بأن تلك التي تعود إلى أوامر أو توجيهات من السلطة السياسية لا تمثل نسبة كبيرة من مجمل الانتهاكات . إن اعتقال أو تعذيب مفكر أو كاتب أو زعيم سياسي يصل خبره بسرعة إلى وسائل الإعلام ، ويثير موجة من الحملات الإعلامية ، بينما تمارس وسائل التعذيب على المئات يومياً وتُساء معاملتهم بمراكز الشرطة أو مراكز التحقيق في جميع أنحاء العالم في جرائم القانون العام دون أن يثير ذلك الموجة نفسها من الحملات الإعلامية ، على الرغم من أنه من المبادئ الأساسية في حقوق الإنسان مبدأ المساواة بين بني البشر بغض النظر عن مراكزهم أو درجة عملهم . وإذا كان استخدام وسائل العنف للحصول على اعتراف المتهم يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان فيستوي في ذلك وقوعه على متهم عادي أو على غيره.

إن هذا الاختلاف في المعاملة الإعلامية ربما يرجع إلى الطبيعة المعاصرة لوسائل الإعلام . فأمام استحالة (أو صعوبة) ضخ جميع المعلومات التي تصل إليها (مشكلة كمية) نشأت مصافي لهذا الأخبار تعتمد على قاعدة نوعية ،

فليست كل الانتهاكات التي تقع لحقوق الإنسان بل بعضها فقط يستحق ـ حسب تقييم القائمين على وسيلة الإعلام ـ أن يصل إلى علم المستهلك النهائي (القارئ أو المستمع أو المشاهد). وهكذا تنشأ آلية رفض المعلومات التي لا تسر أو يؤلم استقبالها ، وهكذا ومن خلال تتابع السلسلة التي تمر بها المعلومات تتعرض لمقاومة وتصفية بحيث تطرد المعلومات السيئة المعلومات الجيدة من التداول[1].

وإلى جانب ذلك ، فإن مصادر المعلومات حول هذه الانتهاكات إما أن تكون مصادر حكومية ، وهذه غالباً ما تكون عرضةً للتشكيك في مصداقيتها ، وإما أن تكون مصادر خاصة أو فردية ، والأفراد الذين يقومون بمد مؤسسات وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان بالمعلومات حول ما يقع من انتهاكات لهذه الحقوق ليسوا ـ وفي جميع الأحوال ـ مجرَّدين عن الهوى ، ولا نستطيع الجزم بتجردهم وموضوعيتهم . هناك إذن هامش من عدم الدقة في المعلومات الواردة عن هذه المصادر .

وأخيراً ، يجب أن نشير إلى انتشار مكاتب ومؤسسات العلاقات العامة والتي تتولى نظير مقابل مالي (تلميع) أو تسوية صورة نظام سياسي معين ، ووسيلة هذه المكاتب في ذلك هي استخدام وسائل الإعلام .

ومن جميع ما تقدم نخلص على أنه لا يمكن الاعتماد بصورة كلية على وسائل الإعلام لرسم صورة لحجم ونمطية الانتهاكات التي تقع لحقوق الإنسان.

---

(1)- Paul M.F LEVY : " reflexion sur I'eduction aux droits de I'homme " in" vie privee et droits de I'homme" ,Bruylant – Bruxelle- 1973-p542.

ولكن لماذا لم تصبح بعد حقوق الإنسان عقيدةً وسلوكاً طبيعياً للإنسان على الرغم من أنه بحسب طبيعتها كان من الواجب أن تكون كذلك ؟

فهي في المقام الأول تنسب للإنسان ، الذي خلقه الله ـ سبحانه وتعالى ـ وتكفَّل في رسائله إلى أنبيائه بحمايته ؛ لأنه لم يخلقه عبثاً ، وإنما لهدف معين وهو إعمار الأرض ، ولكي يستمر هذا العمران لابد أن يستمر الإنسان ، وكانت مدرسة القانون الطبيعي ، والتي في إطارها تبلورت فكرة حقوق الإنسان ، تنظر إليها باعتبارها نابعة من طبيعة الإنسان ذاتها ، ولذلك فهي تبدو بديهية لمن يفكر فيها ، لأنها ملازمة للإنسان نفسه ، وموجودة في ضمير كل فرد ، فهي ثابتة وأبدية .

إن الأمر يدعو إلى الشك في هذه المقولة (أي مقولة أن حقوق الإنسان موجودة في ضمير كل فرد) بل على العكس ، ربما يدعو إلى القول بأن الطبيعة البشرية مجبولة على العنف والقتال والصراع من أجل التملك أو الجنس أو السلطة ...إلخ ، وأن التفسيرات التي تقدم لظاهرة العنف الذي طبع ولازال يطبع التاريخ البشري ، سواء كانت هذه التفسيرات اقتصادية أو سياسية أو عرقية أو لغوية لا تحجب أن له جذورا عميقة في النفس البشرية. وتؤكد مدرسة التحليل النفسي أن غريزة الموت من بين أقوى الغرائز لدى الإنسان وأن الحياة نفسها بداخلها ميل دفين للانتقال من المرحلة العضوية إلى المرحلة اللاعضوية.

وربما لهذا السبب نجد أن أولى الحقوق التي تتكفل النصوص الدينية بتقريرها وحمايتها هو الحق في الحياة، فهذا الحق هو أساس جميع الحقوق وسابق عليها. فبدونه تصبح الحقوق الأخرى مثل الحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية لا

معنى لها ، ولو كان احترام الحق في الحياة يشكل سلوكا طبيعيا وجزءاً من ضمير كل فرد لما احتجنا لهذه الحماية .

يجب أن نسلم ـ والحال هذه ـ أن حقوق الإنسان ليست طبيعية كما ترى مدرسة القانون الطبيعي ، وأنها ليست عقيدةً أو سلوكاً طبيعياً للإنسان ، وإنما هي هدف مثالي . وعندما نقول (مثالي) لا نعني أنه ترفي ، بل هو ضروري لاستقامة حياة الفرد ، وحياة الجماعة ، وحياة النوع البشري ، والشيء المثالي هو ما يجب أن نسعى للوصول إليه وتحقيقه ، وهو ما يصدق ـ أيضاً ـ على الديانات فهي تنظيم مثالي لحياة البشر حيث يدعو كل دين اتباعه أو الذين يؤمنون به إلى إتباع تعاليمه للوصول إلى الحياة المثالية في الدنيا والآخرة.

وقد جاءت تعاليم الدين لتهذيب سلوك البشر وتنظيم ممارسة الغرائز الطبيعية لدى الإنسان مثل الغريزة الجنسية (عن طريق الزواج) والتملك (حرية العمل والنشاط الاقتصادي) والعنف (إقرار حق الدفاع الشرعي ومبدأ القصاص).

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للديانات والتي تعبر بالنسبة لأتباعها عقائد فإننا لا نستغرب ما ذكرناه بصدد حقوق الإنسان.

كيف يمكن ـ إذن ـ الوصول بحقوق الإنسان إلى مرحلة العقيدة ولو مثالية؟

بداية الطريق : المعرفة ، أي معرفة الفرد بها ؛ لأن هذه المعرفة تُسهم في خلق الوعي بضرورة التمسك بها والذود عنها . فإذا لم يعرف الناس ماذا

تعني حقوق الإنسان بالنسبة لهم فلن يقدروا أنها تمسهم شخصياً وليست مجرد هواية لبعض الخبراء أو رجال القانون والسياسة ، ولن يناضلوا من أجل احترامها ، ومن الملاحظ أنه كلما انتشرت الأمية وضعف الوعي السياسي كان هناك تساهل من قبل الأغلبية في التصدي للانتهاكات التي تقع لحقوق الإنسان[1].

ويعتبر الإعلام والتعليم من وسائل المعرفة والتربية وإذا كانت التربية "تهدف إلى غرس سلوك قوامه المعرفة والعقيدة" فإن الإعلام وإن كان يكفي لنقل المعرفة ولكنه لا يكفي لخلق العقيدة ، فهذه تحتاج لمشاركة الفرد أو الجماعة في مناقشة ونقد وفهم المعرفة المنقولة إليه[2]. وهو ما يصدق على التعليم بما يتيحه من مشاركة ونقد وفهم ما يطرح في قاعة الدرس ، أما إذا استخدام الأسلوب التلقيني في العملية التعليمية فإنه يصبح مجرد وسيلة لنقل المعرفة مثل الإعلام.

ولكن بجانب هذه الوسائل العامة فإن الوسيلة الأهم والأكثر فعالية وربما الأصعب تكمن في تدريب النشء منذ الصغر على السلوك المتوافق مع احترام حقوق الإنسان . ويبدأ هذا الترتيب بالمنزل وبالمدرسة. فيجب أن يكون السلوك داخل الأسرة بالمنزل مبني على الحوار والمناقشة وعدم انفراد رب الأسرة بفرض رأيه . كما يجب أن يكون أسلوب التربية داخل المدرسة مبني

(1) ـ انظر : حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، المعوقات والممارسة في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص527.

(2) ـ انظر : د. محمد الهادي عفيفي ، التربية والتغير الثقافي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1980 ، ص340 .

على المشاركة وليس على التلقين وفرض رأي المدرس . إن ذلك سيساهم في خلق سلوك مبني على العقيدة ؛ لأن أساسه القناعة .

والخلاصة : أن حقوق الإنسان بحسب طبيعتها يجب أن تكون عقيدة ، ولكنها مازالت في مرحلة الشعار السياسي ، ولكي نصل بها إلى مرحلة العقيدة فإن هناك جهوداً كبيرة يجب أن تُبذل ، وطريقاً طويلاً يجب السير فيه .